

اللهجة التميمية في الحديث النبوي: دراسة تحليلية في ضوء دراسات الباحثين العراقيين المعاصرين الاسماء أنموذجاً

م. د. حامد صندل عبد اللطيف محمود

مديرة تربية محافظة ديالى

وزمارة التربية

الكلمات المفتاحية: اللهجة التميمية، الحديث النبوي، الدراسات النحوية

الملخص:

تمثلُ دراسةُ اللهجاتِ جانباً حيوياً من جوانبِ علمِ اللغةِ ، فهي تبين التاريخ الذي مرت به اللغة وتكشف مراحل تطورها، وتساعدُ في كشف الخصائص اللهجية لكل قبيلة، وسعة مشاركتها في تكوين اللغة العربية، فقدرأ وافراً من رصيد أمتنا اللغوي يكمن خلف دراسة هذه اللهجات لاتصالها الوثيق بالقرآن الكريم وقراءته، وبلهجاتنا المحلية في البلدان العربية جميعاً ، وبالحديث النبوي الشريف ، ولا يخفى ما للباحثين العراقيين المعاصرين من اهتمام كبير في الاستفادة من النصوص النثرية الحديث الشريف دراساتهم النحوية والتي لم تكن تخلو من الاستشهاد بلغاتها أو الإشارة إلى ظواهرها اللهجية، و نظراً لعِظَم ما أفدنا ولأهمية مكانة قبيلة تميم تناولتُ في هذه الدراسة ظواهرها اللهجية المتعلقة بالأسماء في هذه الدراسات. وقد أظهرت الدراسة عناية باحثينا في مسألة اللهجات ومنها اللهجة التميمية إذ شملت دراساتهم المسائل النحوية التي ذُكرت في كتب النحو واللغة، وكشفت الدراسة ما في لهجة قبيلة تميم من ظواهر نحوية كثيرة مقارنة بالظواهر اللهجية الأخرى. وقد شاركتُ قبيلة تميم في قسم من هذه الظواهر بعضُ القبائل المجاورة لها، وقد دلت تلك الظواهر على فصاحة قبيلة بني تميم، إذ ورد في القرآن الكريم وفي نص الحديث الشريف شواهد لهذه الظواهر.

المقدمة:

إنّ دراسةُ اللهجاتِ العربيةِ القديمةِ مبحث مهم من المباحثِ الجديدةِ التي تتصلُّ بعلم اللغة العام. وتكمنُ أهمية هذه الدراسة في أنها تكشفُ عن خصائص لهجة قبيلة عربية فصيحةٍ، نشأت على عادات لغوية معينة وحافظت على سماتها الخاصة.

ومما يزيد في أهمية هذه الدراسة أنها تمكننا من الوقوف على بعض الصفات الصوتية في لهجتنا الحديثة، وتفسير بعض ظواهرها، إذ أن هناك رباطاً متيناً بين اللهجات القديمة والحديثة، لاسيما أن جزءاً وافراً من تراث امتنا اللغوي، وقدراً كبيراً من رصيدها تكمن مزاياه في تعقب ألسنة القبائل العربية؛ لاتصالها الوثيق بالقرآن الكريم ولهجاتنا المحلية في بلادنا العربية، ولا تخفى مكانة الحديث النبوي الشريف السامية بوصفه مصدراً مهماً للعلوم الإسلامية جميعاً، لاسيما وهو يضم ما نسب إلى الرسول ﷺ من القول.

وفي ضوء ما تقدم كان موضوع هذه الدراسة (اللهجة التميمية في الحديث النبوي: دراسة تحليلية في ضوء دراسات الباحثين العراقيين المعاصرين) لتتخذ من تلك الثروة اللغوية الضخمة التي احتوت أفصح اللهجات وأحسن التراكيب مبحثاً يتناول جانباً من جوانب النحو من خلال استخراج المادة النحوية من (دراسات الباحثين العراقيين المعاصرين) ومقارنتها بأراء النحويين ومن ثم مناقشة هذه الآراء في تحليل الاستعمالات اللفظية وموازنتها مع الاستعمال العام. وقد ارتأيت إلى جعل (دراسات الباحثين العراقيين المعاصرين) ميداناً لدراستي لأنني رأيتهم من خلال دراساتهم هذه التي تدور عليها مناقشاتي معهم، يقفون عند أكثر النصوص ثقة وأكثرها دقة واتزاناً، لنسبهم إلى حقيقة أن الحديث النبوي الشريف أسهم اسهاماً واضحاً في حفظ هذه اللغة ولهجاتها الفصيحة.

أما مادة هذه الدراسة فهي الرسائل الجامعية التي تتناول دراسة الموضوعات النحوية في الحديث النبوي الشريف التي تطرقت إلى ذكر موضوع نحوي يشير إلى ظاهرة أو خصيصة متعلقة بلهجة بني تميم.

وقد اعتمدت مادة الدراسة على الباحثين العراقيين الذين كان إنجازهم داخل العراق. وقد سلكت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إذ تتبعت كل ما له صلة بلغة بني تميم في المعاجم وكتب الأدب واللغة وكتب القراءات قدر استطاعتي.

وقد جاء هذا البحث في تمهيد ومبحثين وخاتمة، أما التمهيد فعرفت فيه بقبيلة تميم فتحدثت فيه عن مفهوم اللهجة في اللغة والاصطلاح وعلاقة اللهجة باللغة، وجعلت المبحث الأول لبيان (جهود الباحثين العراقيين في نحو الحديث النبوي) وبحسب الترتيب الزمني. وتناولت في المبحث الثاني (ظواهر اللهجة التميمية في الأسماء) ورتبت موضوعاته بحسب ترتيب ابن عقيل في شرحه ألفيه ابن مالك، وجاء المبحث الثالث ليرصد (ظواهر اللهجة التميمية المتعلقة بالأدوات).

وبعد هذين المبحثين جاءت الخاتمة التي ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج في هذه الدراسة.

وبعد، فإن ما في هذه الدراسة من صواب فهو بتوفيق من الله، وإن ما فيه من خطأ فمني، وحسبي أنني حاولت واجتهدت.

التمهيد: مفهوم اللهجة وعلاقتها باللغة

أولاً: مفهوم اللهجة:

لُغَةً: مأخوذة من لهج الفصيح يلهجُ بأمه إذا تناول ضرع أمه يَمْصُه (ولَهَجَ الفصيحُ بأمه يلهج، إذا تناول ضرعها يمتصُّ) ⁽¹⁾ وحكي أيضاً أنها مشتقة من (لَهَجَ بالأمر لَهَجاً، وَلَهَجَ، وَالْهَجُ كِلَاهُمَا: أَوْلَعُ بِهِ وَعَاتَدَهُ، وَالْهَجْتُ بِهِ. وَيُقَالُ: فَلَانٌ مُلْهَجٌ بِهَذَا الْأَمْرِ أَي مَوْلَعٌ بِهِ) ⁽²⁾.

وكلٌّ من الوجهين مناسبٌ لوجود العلاقة بين أصلِ الأشتقاق وطريقة النطق التي يتبعها الانسان، فاللُغَةُ يتلقاها الإنسانُ عن ذويه ومخالطيه، كالفصيح الذي يتناول اللبن عن ضرع أمه، فيمتصه، كما أنه حين يتعلم اللُغَةَ يُكَلِّفُهَا، ويولعُ كَمَنْ يتعلَّقُ بشيءٍ معينٍ، ويولعُ بِهِ ⁽³⁾ ولهجةُ الإنسان: (وَهِيَ لُغَتُهُ الَّتِي جَبَلَ عَلَيَّهَا فَاعْتَادَهَا وَنَشَأَ عَلَيْهَا) ⁽⁴⁾، وتُطْلَقُ عَلَى اللِّسَانِ أَوْ طَرَفِهِ فَهِيَ أَلَةُ التَّحَدُّثِ بِهَا ⁽⁵⁾.

اصطلاحاً: (هي مجموعة من الصفات النطقية، تنتهي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد البيئة) ⁽⁶⁾. واللهجةُ كان لها معنى (اللغة) عند القدماء، فكانوا يعبرون عما نسميه الآن باللهجة بلطفة (اللُغَةُ) حيناً و(اللحن) حيناً آخر. وهذا واضحٌ في كثيرٍ من المعاجم العربية، ومن ذلك

ما ذُكِرَ أن إعرابياً سئلَ عن مسألةٍ نحويةٍ فقال: (ليس هذا لحنِي ولا لحن قومي) ⁽⁷⁾. وكان القدماءُ أيضاً يُعبرون عما نسميه لُغَةً باللسان، وكان ذلك في العصور التي سبقت عصر الاسلام وصدرة ⁽⁸⁾، ويُعْضَدُ ذَلِكَ وَرَدَهَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ ⁽⁹⁾. فاللهجةُ أذن: هو استعمال لُغوي معين توجد في بيئة خاصة من بيئات اللغة الواحدة.

ثانياً: علاقة اللهجة باللغة:

تُعد العلاقة بين اللهجة واللغة علاقة ارتباطية فهما يتشاركان مفهومهما عاماً مفاده تيسر اتصال الأفراد والجماعات بعضهم ببعض وفهم وإدراك ما يدور بينهم فكلأ منهما معنياً بتوصيل الأفكار وفق معيار صوتي ثابت ومتوارث إلا أن الفارق بينهما أن اللهجة استعمال لغوي خاص ببيئة معينة هي جزءٌ من بيئة أوسع تضم لهجاتٍ عدة لكل لهجة خصائصها الثابتة ⁽¹⁰⁾.

وفي ضوء ذلك فإن العلاقة بين اللهجة واللغة علاقة بين الخاص والعام فاللغة تضم لهجاتٍ عدة تكونت لأسباب مختلفة منها جغرافية واجتماعية واحتكاك اللغة واختلاطها نتيجة الاتصال البشري لكن هذه اللهجات تشترك جميعاً في مجموعة من الصفات والظواهر اللغوية التي تكون منها لغة مستقلة عن غيرها من اللغات ⁽¹¹⁾.

وهذا ينطبق على حال اللغة العربية فأبنائها يسكنون في بيئات مختلفة في شبه الجزيرة العربية، فمنهم الحضري كالحجازيين و منهم البدوي كبنو تميم، ويظهر الاختلافُ بين اللهجات العربية في

نطق بعض الحروف الصامتة والتغيير في بعض الاصوات والحركات والاختلاف الدلالي للفظة ومنها الاختلاف في نطق بعض اصوات اللين والاختلاف في مواضع النبر من الكلمة، وفي التراث النحوي فالدارس فيه يلحظ أثر الاختلاف بين اللهجات فقد تكون الكلمة مبنية في لهجة ومعربة في أخرى، أو قد تكون معربة بحركة ما ومعربة بحركة مختلفة في لهجة أخرى، أو تكون مبنية على حركة في لهجة ومبنية على حركة مختلفة أو بحرف في أخرى. وقد يكون الاختلاف في الإعمال والإهمال والأثبات والحذف، في تعدد الثوابت النحوية في الظاهرة الواحدة.

المبحث الأول: ظواهر اللهجة التميمية المتعلقة بنواسخ المبتدأ والخبر

المطلب الأول: (ما) النافية التميمية والحجازية العاملة عمل (ليس)

- قال رسول الله (ﷺ): ((ما مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزِيَّ عَبْدَهُ أَوْ أَنْ تَزِيَّ أُمَّتَهُ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَضَجَّكُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا))⁽¹²⁾.

استدل الباحث (أمير رفيق عولا) بهذا الحديث على تضمنه جواز رفع لفظة (أغير) أو نصبها بحسب نوع (ما). وذكر توجيه الوقشي (ت489هـ) بأنه: (يجوز في أغير الرفع والنصب فإن جعلت (ما) تميمة رفعها وإن جعلتها حجازية نصبت (أغير)، و (من) زائدة مؤكدة في في الوجهين، ويجوز إذا فتحت الراء من (أغير) أن تكون في موضع خفض على الصفة ل (أحد) على الموضع، والخبر في الوجهين محذوف كأنه قال: ما أحد أغير من الله موجوداً و(ما) محمولة على اللغتين المذكورتين)⁽¹³⁾. وقد اكتفى الباحث بالإشارة الى نوعي (ما) وذكره للتوجيه⁽¹⁴⁾.

أهمل التميميون عمل (ما) النافية في المبتدأ والخبر ولهذا قالوا: (ما زيد قائم) فهما باقيان على حالهما الاعرابي من الرفع قبل دخولها عليهما فهي عندهم حرف نفي لا عمل له في شيء قال سيبويه: ((ومثل ذلك قوله عز وجل: " ما هذا بشرا " في لغة أهل الحجاز. وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف))⁽¹⁵⁾.

و مما ورد على لغة تميم قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾⁽¹⁶⁾، على قراءة من رفع (أمهاتيم)، ومنه أيضاً ما وراه أبو هريرة (رضي الله عنه) من حديث رسول الله (ﷺ): ((... قَالَ: فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بَعْرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، وَهُوَ الرَّبِيبُ، قَالَ: (أَطْعِمْ هَذَا عَنكَ). قَالَ: عَلَى أَحْوَجَ مِنَّا، مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلٌ بَيْتِ أَحْوَجَ مِنَّا. قَالَ: (فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ)))⁽¹⁷⁾، وعلق العكبري (ت616هـ) على هذا الحديث بأن ((أحوج) بالنصب على لغة أهل الحجاز؛ لأنهم يعملون (ما) عمل (ليس)، وبالرفع عند بني تميم لأنهم لا يعملون (ما))⁽¹⁸⁾.

أما على لغة أهل الحجاز فأنها تعمل عمل (ليس) فهم يرفعون بها الاسم وينصبون الخبر، ومما ورد بها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَكًا وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سَكِينًا وَقَالَتْ أُخْرُجْ عَلَيْكُمْ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾⁽¹⁹⁾.

وأوضح النحويون سبب مشابهة (ما) بـ (ليس) عند الحجازين أنهما لنفي، ودخولهما على الجملة الاسمية، وأنهما لنفي الحال ودخول الباء في خبرهما⁽²⁰⁾.

وبالعودة إلى الشاهدين المذكورين نلاحظ توافر الشروط الستة التي تعمل بها (ما) عمل (ليس) كما ذكرها النحويون والتي من أهمها على سبيل الإيجاز: ألا يُزاد بعدها "إن"، وألا ينتقض النفي بـ (إلا)، وألا يتقدم خبرها على اسمها الذي ليس شبه جملة، وألا يتقدم معمول الخبر على الاسم، وعدم تكرار (ما). والتي لها تفاصيل في مواضعها⁽²¹⁾.

وقد عدّ الباحث الشاهد دليلاً على جواز مجيء الباء في خبر ما عند التميميين معضداً بذلك قول سيبويه (ت180هـ): ((ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبأ به، استوت اللغتان، فصارت ما على أقيس الوجيهن؛ لأنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبأ به فكأنك قلت: ما أنت إلا شيء لا يُعبأ به. وتقول: لست بشيء إلا شيئاً لا يُعبأ به، كأنك قلت: لست إلا شيئاً لا يُعبأ به))⁽²²⁾. مخالفاً بذلك ما زعم أبو علي النحوي وأيده فيه الزمخشري⁽²³⁾ في منع زيادة الباء في خبر ما التميمية.

ونرى أن الأمر بخلاف ما ذهب إليه من عدة أوجه: منها مجيء الباء في خبر ما بكثرة في أشعار بني تميم، فلو كان مجيئها مقتصرأ بخبر ما الحجازية لما وجد في لهجة غيرهم. من ذلك ما قاله الفرزدق وهو من شعراء بني تميم:

لَعَمْرُكَ ما مَعْنُ بِنَارِكِ حَقِّهْ وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنُ وَلَا مَتِيْسِرٌ⁽²⁴⁾

الوجه الآخر أن ما أخبر به الفراء عن التميميين أنهم ينطقون خبر (ما) بـ (الباء) وبغيره فإذا اسقطوه رفعوا، وهو الأكثر استعمالاً في العربية وأفواها، على خلاف أهل الحجاز فأنهم لا يكاد ينطقون إلا بـ (الباء) في أكثر حديثهم ولا يتركوه إلا نادراً⁽²⁵⁾.

أما قولهم أن الأصل في الباء الزائدة ورودها في خبر (ليس) وحملت عليها (ما) لشبهها بها في أنها لنفي الحال على الإطلاق قد رده ابن عقيل (769هـ) بقوله: ((ولا تختص زيادة الباء بعد ما بكونها حجازية خلافاً لقوم بل تزداد بعدها وبعد التميمية))⁽²⁶⁾. أما كلامهم أن ورود الباء في خبر (ما) النافية هو مجازة لورودها في خبر (أن) النافية ففيه نظر؛ إذ لا فرق بين التميمية والحجازية في هذا⁽²⁷⁾. وعليه فبالإمكان زيادة الباء في كلا اللهجتين، و مذهب سيبويه أن رفع ما بعد الباء هو الأولى لكن الأقيس عنده لهجة أهل الحجاز وهو ما أتضح من قوله: ((استوت اللغتان فصارت ما على أقيس الوجيهن))⁽²⁸⁾.

كما يمكن عدّ شاهدي هذا المسألة وجهاً واضحاً على جواز الاستشهاد بـ (ما) النافية خلافاً لما زعمه أبو حيان بأنه لم يحفظ عن العرب نصب خبر ما النافية إلا في بيت شعري واحد⁽²⁹⁾.

ورأى الباحثان أن (ما) الحجازية هي الأكثر استعمالاً؛ لأنها الأسهل في الاستخدام شريطة استيفاء شروط إعمالها. ومع ذلك فأنهما لم يرجحا لهجة على أخرى إذ لكل لهجة منها قوة في الاستعمال كما سبق ذكره ولعلهما في ذلك يؤيدان موقف ابن جني (ت392هـ) من اللهجتين بقوله: ((اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال "ما"

يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرراً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله. وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبها؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من وسيلتها. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخبر إحداها فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشدّ أنسابها. فأما ردّ إحداها بالأخرى فلا أولاً ترى إلى قول النبي ﷺ: "نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ"⁽³⁰⁾.

هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالتراسلتين⁽³¹⁾. وبعد هذا أرى أن موقف الباحثين موقف حسن إذ لكل لهجة منهما وجهاً أجازها القياس كما مر ذكره في هذه المسألة.

المطلب الثاني: خبر (لا) النافية للجنس:

((أَصَابَتْني جَنَابَةٌ وَلَا مَاءٌ))⁽³²⁾

عن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال: ((لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن))⁽³³⁾. استدل بالحديث الأول الباحث (مصطفى مولود فقي)⁽³⁴⁾ أما الحديث الثاني فقد استدل به الباحث (نشأت علي محمود)⁽³⁵⁾ على أنهما تضمننا حذف خبر (لا) النافية للجنس جوازاً على لغة الحجازيين ووجوباً على لغة التميميين. ففي الحديث الأول أورد الباحث توجيهه دقيق العيد (ت702هـ) بأن (حذف الخبر في قوله ولا ماء، أي: موجود عندي، وفي حذف الخبر بسط لعذره)⁽³⁶⁾. أما في الحديث الثاني فعلى تقدير خبر (لا) المحذوف بـ (موجودة) أو (كائنة)⁽³⁷⁾. ذهب التميميون إلى وجوب حذف خبر لا النافية للجنس إذا عُلم وعدّوه من الأصول المرفوضة، ولم يتلفضوا به البتة.

أما الحجازيون فأهم لم يوجبوا حذفه بل أجازوا حذفه بكثرة، و تطرق الزمخشري (ت538هـ) إلى هذه اللغة بقوله: (وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً)، فالتميميون ومعهم طيء التزموا حذفه في جميع المواضع إذا عُلم، ولذا قال أبو حيان في تفسيره لقوله: ﴿ قَالَ سَأوي إِلن جَبَلِي يَعْصُمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ﴾⁽³⁸⁾ وَالظَّاهِرُ أَنَّ خَبَرَ لَا عَاصِمَ مَحْذُوفٌ، لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ كَهَذَا الْمَوْضِعِ التَّرَمَّ حَذْفَهُ بَنُو تَمِيمِ (39) و ذكر الزمخشري هذه اللغة بقوله: (وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً)، وقال ابن الناظم (ت686هـ): (وإن عُلم التزم حذفه بنو تميم والطائيون. وأجاز حذفه وإثباته الحجازيون)⁽⁴⁰⁾. أما الحجازيون فهم يجيزون حذف خبر لا النافية للجنس إذا عُلم كما يجوزون إثباته لكن الحذف أكثر في كلامهم قال ابن الناظم: (وأجاز حذفه وإثباته الحجازيون)⁽⁴¹⁾ وقال الزمخشري: (ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون: لا أهل، ولا مال، ولا بأس، ولا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار. ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلا الله).

وإذا ما عقبنا هنا فإنه يتضح أن التميميين اسقطوا خبر لا النافية للجنس كذلك اسقطه الحجازيون كثيراً إلا أن الفرق بينهما أن الأولين أوجبوا اسقاطه والآخرين أجازوا ذلك و الفرق بين

الجواز والوجوب أن الجواز لا يقتضي عدم الأثبات على الدوام أما الوجوب فإنه يقتضي ذلك دائماً.

وقد دفع وجوب الحذف بعض النحاة إلى منع الثبات في اللهجة التميمية إطلاقاً وهو ما زعمه ابن يعيش (ت 643 هـ) بقوله: ((وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهورَ خبرٍ "لا" ألبتة، ويقولون هو من الأصول المرفوضة))⁽⁴²⁾، فهو لم يستثن بقوله غير المعلوم بل أطلقه على المعلوم وغير المعلوم، ولعله ردد ما زعمه الرمخشري (ت 538 هـ) عندما قال: وقول حاتم: ولا كريم من الولدان مصبوح. يحتمل أمرين: أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية، والثاني أن لا يجعل مصبوحاً خبراً ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفي وارتفاعه بالحرف أيضاً لأن لا محذوها حذو إن من حيث أنها نقيضتها ولازمة للأسماء لزومها)) ففي كلا التقديرين لا يرى الرمخشري معي خبر لا النافية للجنس في لهجة طي وتميم وهو ما رفضه الرضي (ت 686 هـ) بقوله: ((والحق أن بني تميم يحذفونه وجوباً إذا كان جواباً أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً إذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بني تميم))⁽⁴³⁾، وأضاف الجزولي (ت 607 هـ) رأياً مفاده أن تميمياً ((لا تلفظ بخبر لا النافية لا إلا أن يكون ظرفاً))⁽⁴⁴⁾ فرد الشلوبين (ت 645 هـ) ذلك بقوله: ((هذا استثناء ظريف لا أعلمه من أحد ولا نقله أحد ولا ادري من أين نقله وأن كان له وجه من أتساعهم في الظروف ما لم يتسع به في غيرها ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس لأنه أتساع والاتساع إنما هو منقول))⁽⁴⁵⁾، وظاهر الأمر أن التميميين ومعهم طي يوجبون حذف خبر لا النافية للجنس أما الحجازيون فأهم يحذفونه تارة ويثبتونه أخرى وعلى ذلك أكثر النحاة⁽⁴⁶⁾، وهو ما نميل إليه خلافاً لموقف الباحثين الذين اكتفوا بذكر رأي كلا الفريقين دون ترجيح لأري أحد.

المطلب الثالث: نصب المبتدأ والخبر بـ (ليت)

عن عائشة (رضي الله عنها) عن ورقة بن نوفل: ((... هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أُنزِلَ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدْعًا، أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ)).

ذكر الباحث (أنس عباس زيدان) أن الحديث تضمن معي (جدعاً) منصوباً على أنه خبر (ليت). ولم يتطرق الباحث إلى تفاصيل المسألة واكتفى بالإشارة إلى صحة روايته على هذا الوجه⁽⁴⁷⁾. وهذا يأخذنا إلى تتبع هذه المسألة.

يذهب البعض من بني تميم إلى نصب الاسم والخبر بـ (إنّ) واخواتها، وأكثر ما يكون ذلك عندهم بالإدّة (ليت) واتبعوها في ذلك (لعل) و (إنّ) المكسورة و (كأنّ) وهؤلاء هم قوم رؤبة. ولم يرد النصب في خبر (أنّ) المفتوحة ولا في خبر (لكنّ) غير أن بعض النحاة جوزوا النصب بهما قياساً على باقي اخوتهما.

ومذهب الحجازيون ومعهم سائر بني تميم، بل جميع العرب أنهم ينصبون الاسم ويرفعون الخبر بـ (إن) وأخواتها كما هو معلوم.

وفريق التميميين هذا قد ذُكر عنهم المثل: ((لَيْتَ الْقَيْبِيُّ كُلَّهَا أَرْجُلًا))⁽⁴⁸⁾ قال النيسابوري (518هـ): ((كذا ورد المثل نصباً، وهي لغة تميم، يُعْمِلُونَ "ليت" إعمال ظن، فيقولون: ليت زيداً شاخصاً، كما يقولون: ظننت زيداً شاخصاً))⁽⁴⁹⁾ وقال ابن سلام (ت43هـ): ((وَقَالَ الْعِجَاجُ

(يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَاجِعًا ...)

وهي لغة لهم سمعت أبا عون الحرمازي يَقُول لَيْتَ أَبَاكُمْ نَطْلَقًا وليت زيدا قَاعِدًا وأخبرني أبو يعلى أن منشأه بلاد العجاج فأخذها عنهم))⁽⁵⁰⁾

وقد تردد النحويون في قبول هذه اللغة وخرجوا معظم شواهدا وأولوها عدة تأويلات فقدر سيوبه الخبر محذوفاً فقال: ((لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَاجِعًا فهذا كقوله: ألا ماء بارداً، كأنه قال: ألا ماء لنا مارداً، وكأنه قال: يا ليت لنا أيام الصبا، وكأنه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت راجعاً))⁽⁵¹⁾ إذ قدر جملة (أقبلت) هي الخبر المحذوف، وممن تردد في قبول هذا اللغة الأعلام (ت476هـ) فقال: ((ومن النحويين من يجيز نصب الاسم والخبر بعد ليت تشبيهاً لها بوجدت وتمنيت لأنها في معناها فيكون هذا البيت على تلك اللغة إن كانت صحيحة))⁽⁵²⁾، أما الكسائي (ت804هـ) فقد قدر رواجع خبراً لكان المحذوفه لأن كان تستعمل كثيراً هنا قال تعالى: ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ﴾⁽⁵³⁾ وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^{(54) (55)}

وعلى قدر تقدير بعض النحاة وتأويلهم للخبر المنصوب بهذه الأدوات، إلا أن منهم من شكك في صحة هذه اللغة يقول ابو حيان (ت414هـ): ((المشهور رفع أخبار هذه الحروف، وذهب ابن سلام في طبقات الشعراء، وجماعة من المتأخرين إلى جواز نصبه، والكسائي (ت189هـ) إلى جوازه في ليت، وكذا في نقل عن الفراء (207هـ)، وعنه أيضاً في ليت، وكان، ولعل، وزعم ابن سلام أنها لغة روية وقومه، وحكى عن تميم أنهم ينصبون بلعل، وسمع ذلك في خبر أن، وكان، ولعل، وكثر ذلك في خبر ليت حتى عمل عليه المولدون قال ابن المعتز:

مرت بنا سحرا طير فقلت لها ... طوباك يا ليتني إياك طوباك⁽⁵⁶⁾.

وقال البغدادي (ت429هـ):

وَرَعِمَ ابْنُ سَلَامٍ أَنَّهَا لُغَةٌ رُؤْبَةٌ وَقَوْمُهُ وَحَكِي عَنِ تَمِيمٍ أَنَّهُمْ يَنْصَبُونَ بِلَعْلٍ وَسَمِعَ ذَلِكَ فِي خَبَرِ غَنٍ وَكَانَ وَلَعْلًا وَكَثُرَ فِي خَبَرِ لَيْتٍ قَالَ ابْنُ الْمُعْتَزِ:

(مرت بنا سحراً طير فقلت لها ... طوباك يا ليتني إياك طوباك)

ولم يحفظ في خبر أن ولا في خبر لکن))⁽⁵⁷⁾. كما ذكر البغدادي في قول الشاعر:

كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مَحْرَفًا

على أن أصْحَابُ الْفِرَاءِ (ت207هـ) جوزوا نصب الجزأين بالخمسة الباقية أيضاً وَمَهْمَا كَانَ وَقَدْ نصب الشَّاعِرُ بِهَا الْجَزَائِنِ: الْأَوَّلُ أَدْنَيْهِ وَالثَّانِي قَادِمَةٌ ((⁵⁸)).

وبذلك نستخلص من أقوال النحويين بأنه تصريح واضح بهذه اللغة من غير الحاجة لأي تأويل يقابلهم مجموعة أخرى يؤولون نصب الخبر على أنه حال أو خبر لكان المحذوفة أو ما شابه ذلك وبين هذين المجموعتين توجد مجموعة تؤيد النصب واخرى تشكك في صحة هذه اللغة، ومما نلاحظ أن بعض المختصين نسب هذه اللغة إلى بني تميم عامة ولم يخصصوها بقوم رؤبة فقط وإلى ذلك ذهب الباحث في شاهد هذه المسألة.

وفي ضوء هذا نرى أن لا حاجة إلى التأويل إذا ثبت أنها لغة قوم بعينهم لكننا سنلتمس قياساً لمن نصب بها الجزأين كالتماس النحويون قياساً لمن رفع الخبر إذ قالوا ((لأنها ووأخواتها ضارعت الالفعل المتعدي إلى مفعول حُمِلت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً)) (⁵⁹)

ولحرفان قياس لمن نصب بها الجزأين أيضاً تشبيها لها بـ (وددت) و(تمنيت) لأنها في معنى (لعل) و(ليت) والبعض قاسها بـ(ظن) في نصب الجزأين، ولكل من الفريقين قياس مقبول يمكن الاستدلال به ويعول عليه في ذلك.

المطلب الرابع: الضمير الفاصل بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر والاختلاف في الاخذ به قَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): ((فَإِنْ كَانَتِ الضَّأْنُ هِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْمُعْرُ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَى رَبِّهَا إِلَّا شَاءٌ وَاحِدَةً، أَخَذَ الْمُصَدِّقُ تِلْكَ الشَّأَةَ الَّتِي وَجَبَتْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ مِنَ الضَّأْنِ)) (⁶⁰)

استدل به الباحث (أمير رفيق علا) على جواز الرفع والنصب في لفظة (أكثر) وذكر توجيهه الوقشي (ت489هـ): (وقوله: (الضَّأْنُ هِيَ أَكْثَرُ) يجوز في (أكثر) النصب على أن يكون (هي) فصلاً، ويجوز الرفع على الابتداء والخبر) (⁶¹). واكتفى الباحث بذلك ولم يسترسل في تناول المسألة.

يعرب أكثر التميميين ضمير الفصل مبتدأ ويجعلون ما بعده خبراً له، غير أن هذا الضمير حافظ على الفصل عند بقية القبائل العربية ومنهم بعض بني تميم. وهو في حال الفصل لا محل له من الإعراب عند معظم القبائل العربية وإن كان الكثير من تميم يعربونه، إذ جعلوا له موضعاً من الإعراب فيعربونه مبتدأ وما بعده خبراً له يقول سيبويه: ((وقد جعل ناسٌ كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظن زيدا أبوه خيرٌ منه، ووجدت عمراً أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدا هو خيرٌ منك. وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ (⁶²)).

. وقال الشاعر، قيس بن ذريح:

تُبَكِّي على لُبْنِي وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا ... وَكُنْتَ عَلِمَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ (⁶³) (⁶⁴)

فسيبويه وأن لم يخص تميمًا بالقول إلا أنه خص بذلك رؤبة بن العجاج وهو أحد مشاهير بني تميم، ونُقل عن أبي عَمْرٍ الجرمي (ت225هـ) بأن إعراب هذا الضمير هو لغة بني تميم، قال أبو

حيان عند ذكر القراءات التي قرئت بها الآية في قوله تعالى ﴿وَبَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَمَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾⁽⁶⁵⁾: (قرأ الجمهور الحق بالنصب مفعولاً ثانياً ليرى و(هو) فصل، وابن أبي عبله بالرفع جعل (هو) مبتدأ و (الحق) خبره والجملة في موضع المفعول الثاني ليرى وهي لغة تميم يجعلون ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ قاله أبو عمر الجرمي))⁽⁶⁶⁾.

وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد في شعر بعض التميميين عدم اعراب هذا الضمير واعتبروه فصلاً وانشدوا: وكانن بالأباطح من صديق يراني لو اصبحت هو المصبا⁽⁶⁷⁾ رغم تعدد اراء النحاة في فصل الضمير من عدمه في هذا البيت.

وإذا قلنا على سبيل التوسع في التعبير أن جمهور تميم يعربونه، ولم يفعله باقي القبائل العربية ذلك إن أكثر النحاة قد ذهب: ((إلى أنه حرف وَصَحَّحَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ كَالْكَافِ فِي الْإِشَارَةِ وَإِذَا قُلْنَا بِأَسْمِيْتِهِ فَالْصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ وَعَلَيْهِ الْخَلِيلُ لِأَنَّ الْغُرُضَ بِهِ الْإِعْلَامُ مِنْ أَوَّلِ وَهَلَا يَكُونُ الْخَبْرُ خَبْرًا لَا صِفَةً فَاشْتَدَّ شَبْهُهُ بِالْحَرْفِ إِذْ لَمْ يَجَأْ بِهِ إِلَّا لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى مَوْضِعٍ بِسَبَبِ الْأَعْرَابِ))⁽⁶⁸⁾ فالضمير مبني اصلاً وحيء به لمعنى في غيره فما بعده يُعرب بحسب موضعه ولا عمل له اطلاقاً فيما بعده وعلى ذلك جمهور أهل البصرة، وعليه جمهور القراء، وما نُقل عن العرب، ومهما يكن من شيء فإن اعتبار إصالة البناء في الضمير لا ينافي اعتباره مُعرباً على المحل؛ لقول سيبويه: ((وقد جعل ناسٌ كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ وما بعده مبني عليه))⁽⁶⁹⁾ وذهب بعض النحاة إلى جواز ذلك أيضاً من ذلك قوله: ((لو قلت: "ما ظننتُ زيداً هو قائماً" لم يجز؛ لأنَّ الذي بعده ليس معرفةً، ولا مُقارِباً للمعرفة.

ويجوز رفع ما بعد هذه المضمرة سواء كان قبلها معرفة، أو بعدها، أو لم تكن، وذلك نحو قولك: "ما ظننتُ أحداً هو خيرٌ منك"، ف"أحداً" مفعولٌ أولٌ، وقولك: "هو خيرٌ منك" مبتدأٌ وخبرٌ في موضع المفعول الثاني. وكذلك لو قلت: "ما ظننتُ زيداً هو قائمٌ." كل ذلك جائز⁽⁷⁰⁾ ولعلنا نشاطر ابن هشام الرأي بإجازة اللغة التميمية في رفع ما بعد ضمير الفصل لكنه على ضعف، وترجيح الفصل⁽⁷¹⁾.

المبحث الثاني: ظواهر اللهجة التميمية المتعلقة بالمتنى والاستثناء المنقطع و(فل) المرخم

المطلب الأول: إلزام المتنى الألف مطلقاً

قول النبي (ﷺ): ((لا وتران في ليلة))⁽⁷²⁾

ذكرت الباحثة (رغد جهاد عبد) أن لفظة (لا وتران) في الحديث الشريف وردت بأبواب الألف على لغة من يلزم المتنى الألف في الحالات كلها إذ القياس فيها (لا وترين).

تشارك مجموعة من القبائل العربية في إلزام المتنى الألف في حالة الرفع والنصب والجر فيقولون: (جاء الرجلان ورأيتُ الرجلان ومررتُ بالرجلان) ومن هذه القبائل كنانة وخشعم وزبيد ومراد وعذره وبكر بن وائل وبطون من ربيعة وبنو الحارث بن كعب، وبنو العنبر وبنو لهجيم

التميميتين. أما بقية القبائل العربية ومنها الحجازية والتميمية فقد التزمت اللغة المعروفة في إعراب المثني وهو بالألف رفعاً والياء نصباً وجرأً.

والذين النزوا المثني الألف في الحالات الثلاث فقد أورد أبو حيان عنهم هذه اللغة عند تخريجه لقوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْنَى ﴾⁽⁷³⁾ فقال: ((وَالَّذِي تَخْتَارُهُ فِي تَخْرِيجِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنَّهَا جَاءَتْ عَلَى لُغَةٍ بَعْضُ الْعَرَبِ مِنْ إِجْرَاءِ الْمُثْنَى بِالْأَلْفِ دَائِمًا وَهِيَ لُغَةٌ لِكِنَانَةَ حَكَى ذَلِكَ أَبُو الْخَطَّابِ، وَلِئِنِّي الْحَارِثُ بْنُ كَعْبٍ وَخَنُوعٌ وَزُبَيْدٌ وَأَهْلُ تِلْكَ النَّاحِيَةِ حُكِيَ ذَلِكَ عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَلِئِنِّي الْعَنْبَرِيُّ وَبَنِي الْهَجِيمِ وَمُرَادٍ وَعُدْرَةَ...))⁽⁷⁴⁾ وذكر صاحب الهمع ((: وَلُزُومُ الْأَلْفِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ لُغَةً مَعْرُوفَةً عَزِيَتْ لِكِنَانَةَ وَبَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ وَبَنِي الْعَنْبَرِ وَبَنِي الْهَجِيمِ وَبَطُونٍ مِنْ رَبِيعَةَ وَبَكْرٍ بْنِ وَاثِلٍ وَزُبَيْدٍ وَخَنُوعٍ وَهَمْدَانَ وَفَزَارَةَ وَعُدْرَةَ وَخَرَجَ عَلَيَّهَا قَوْلُهُ تَعَالَى {إِنْ هَذَا لِسَاحِرَانِ} طه 63 وَقَوْلُهُ لَا وَتِرَانَ فِي لَيْلَةٍ...))⁽⁷⁵⁾.

ومما يعيننا من بين القبائل التي تلتزم المثني الألف في الاحوال الثلاث قبيلتا بني العنبر وبنو هجيم فالاثنتان فرع من قبيلة بني تميم فقد انفردتا عن القبيلة الأم بني تميم في لغتها الشائعة، فهل نشأت هذه اللغة بين السن العنبريين والهجيميين ثم إلى بقية القبائل التي نُسبت إليها هذه اللهجة أو العكس؟ أم انها من بقية ومضات اللغة التميمية التي علقت في العربية الفصحى؟

من الممكن ان تكون هذه اللهجة عائدة إلى اللغة التميمية الأم فقد ذكر ابنُ خالويه (ت370هـ) عند قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴾⁽⁷⁶⁾ قراءة أخرى هي (فلما ترى الجمعان) بدلاً عن (ترأى) وبقي (الجمعان) على الرفع فقال: ((فلما ترى الجمعان. قال عيسى: هي لغة تميم))⁽⁷⁷⁾. فقوله يوحى بأنها لتمييم عامة، على عكس ما أشارت إليه النصوص السابقة، ومع أن عيسى أطلق لفظة تميم لكن هل يقصد بها تميم جميعاً أم أنه يخص بذلك بني العنبر وهجيم، ولعل ما في النصوص السابقة ما يوضح إلى اختصاص بني العنبر وهجيم بهذه اللهجة دون سائر تميم وعلى هذا يمكننا توجيه ما ذكره عيسى الذي اورده ابن خالويه. وهذا يُبرز أهمية اشتراك بطون كبيرة من تميم في هذه اللغة.

المطلب الثاني: الاستثناء المنقطع

عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) قال: قال النبي (ﷺ): ((لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسُلِّطَ عَلَىٰ هَلْكَتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيَعْلَمُهَا))⁽⁷⁸⁾.

الحديث من شواهد الكرمانى (ت786هـ) الذي استدلل به الباحث (أنس عباس عيدان) على مجيئ الاستثناء التام المنفي موافقاً للهجتي تميم والحجاز في وجوب النصب على الاستثناء أو جواز النصب والاتباع على البدلية، وأورد توجيهين الكرمانى للمسألة، الاول: إذا أُريدَ بـ (الحسد) معنى (الغبطة) ولم يتمن السلب، بل أن يكون مثله من النعمة فالاستثناء من غير الجنس. أما

إذا أُريدَ به معنى (الحسد) على حقيقته، فخص منه المستثنى لإباحته، أي: (لا حسد محموداً إلا في هذين) فالاستثناء من جنسه وفيه وجوب النصب أو جواز النصب والاتباع على البدليه⁽⁷⁹⁾. رجح التميميون النصب على الاستثناء في المستثنى المنقطع الذي يُمكن تسليط العامل عليه وجوزوا مع ذلك الاتباع على البدلية نحو (ما في الدار أحداً إلا ظبيٌّ، وما قام القومُ إلا ظبيٌّ، وما رأيتُ أحداً إلا ظبيّاً، وما مررتُ بأحدٍ إلا ظبيٍّ). وكره الحجازيون الأبدال ووجبوا النصب في هذا الجانب.

وأما التميميون الذين اجازوا الأبدال فقد حكى سيبويه ذلك عنهم قائلاً: (وأما بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر أحداً توكيداً لأن يُعلم أن ليس فيها آدميٌّ، ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حمارٌ. وإن شئت جعلته إنساناً. قال الشاعر، وهو أبو ذؤيب الهذلي:

فإن تُمس في قبرٍ برهوةً ثاويًا ... أنيسُك أصداءُ القُبورِ تصيحُ⁽⁸⁰⁾

فقد جعل الشاعر اصداء القبور أنيس المرثي، اتساعاً ومجازاً؛ لأنها تقوم في المكان وعمارته له مقام الاناسي⁽⁸²⁾.

وذكر ابن يعيش⁽⁸³⁾: (مذهبُ بني تميم، وهو أن يُجزوا فيه البَدَل والنصب، فالنصبُ على أصل الباب، والبَدَل على تأويلين: أحدهما أنك إذا قلت: "ما جاءني أحدٌ إلا حمارٌ"، فكأنك قلت: "ما جاءني إلا حمارٌ"، ثم ذكرت "أحدًا" توكيداً، فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الشَّرْكَةُ فيه بين الأحدين، والحمار، وهي الحيوانية، مثلاً، أو الشَّيْئِيَّة، ويكون تقديره: ما جاءني حيوانٌ، أو شيءٌ أحدٌ، أو غيره إلا حمارٌ.

الثاني من التأويلين أن تجعل الحمارة يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل، كما يُقال: "عتابك السيفُ"، و"تجيتك الضربُ"، كما قال:

وخيَلٍ قد دلفتُ لها بخيلٍ ... تَجِيَّةٌ بيهم ضَرْبٌ وَجِيْعٌ⁽⁸⁴⁾

أما الحجازيون فقد كرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول في نحو قولهم: (ما فيها أحدٌ إلا حماراً)، بل جاءوا به على الانقطاع تحمیل على معنی: (ولكن حماراً).

وقد قارن الأعلام بين لهجتي تميم والحجاز في هذا الجانب قائلاً: (الشاهد في جعله الاصداء أنيس الموضوع اتساعاً ومجازاً لأنها تقوم في استقرارها بالمكان وعمارته له مكان الانس وقوى بهذا مذهب بني تميم في بدل ما لا يعقل ممن يعقل إذ قالوا ما في الدار إلا حمارٌ فجعلوه بمنزلة ما في الدار أحدٌ إلا فلانٌ. والنصب في مثل هذا أجود لانقطاعه من جنس الأول وهو مذهب أهل الحجاز)⁽⁸⁵⁾. فظاهر كلامه ترجيح اللغة الحجازية على التميمية وسبقه بذلك الفراء والمكودي وهو مذهب الرضي وابن يعيش أيضاً⁽⁸⁶⁾.

ونرى أن موقف القائلين هذا من تقوية قياسية لغة الحجاز لا يضعف من مذهب تميم في هذه المسألة؛ لأن تميماً أجازت البدل ورجحت النصب ويأتي موقفها من باب الاتساع ووضع ما لا يُعقل محل ما يعقل وهذا مألوف في كلام العرب.

ويرى الباحث (أنس عباس عيدان) أن ما ذهب إليه الزركشي والبرماوي (ت831هـ) والعيبي إلى أن التوجيه الأول في كون الاستثناء منقطعاً هو الأنسب على اعتبار أن المراد بـ (الغبطة) ما استثنى من الجملة وليس المراد بها المستثنى منه وعلى ذلك يكون الاستثناء واجب النصب⁽⁸⁷⁾.

المطلب الثالث: فُلُّ المرخم

قوله (ﷺ): ((مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ دَعَا حَزَنَةَ الْجَنَّةِ. كُلُّ حَزَنَةٍ بَابٍ: أَيُّ فُلٍّ هَلُمَّ!))⁽⁸⁸⁾. تناول الباحث (جابر كركوش مهنا) لفظة (فُلُّ) في الحديث مبيناً أنها وردت بحذف الحرفين الأخيرين منها على الترخيم، إذ الأصل فيه هو (يا فلان)⁽⁸⁹⁾ مُبيناً أنّ الاختلاف في التعامل مع المنادى المرخم يدخل في ضوء الاستعمال اللهجي، واستحسن رأي النووي (ت676هـ) بأنه: ترخيم على خلاف القياس، وأنها لغة بمعنى فلان⁽⁹⁰⁾.. واكتفى الباحث بهذا التصريح ولم ينسب إلى أي القبائل يعود هذا الاختلاف في الاستعمال ولم يتعمق في المسألة⁽⁹¹⁾.

افرد النحاة فصلاً خاصاً في أسماء لازمت النداء منها: فُلُّ، ولومان، ونومان، وما جاء على وزن فُعَل كعُدْر وفَسَق... الخ وما يهمننا هنا (فُلُّ وفُلاة) اللذان خصهما النحاة بالنداء وفرقوا بينهما وبين (فلان و فلاتة) إذ جعلوا هذين الأخيرين غير مختصين بالنداء بخلاف الأولين إلا أن لبعض بني أسد لغة في (فُلُّ) ولبعض من تميم لغة أخرى كما أن لغيرهم لغة أخرى، فقد حكى بعض التميميين: يا فلاتة اقبلي وبعضهم قال: يا فلاة اقبلي، وغيرهم يقول للرجل: يا فُلُّ أقبلي، وللاتين يا فلان ويا فلون للجمع، وللمرأة: يا فُلُّ اقبلي، ويا فلتان ويا فلات اقبلي⁽⁹²⁾.

أما النحاة فقد اقتصوا (فُلُّ) بالنداء وملازمته آياه قال سيويه: ((وأما قول العرب: يا فُلُّ أقبلي، فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة دم. والدليل على ذلك أنه ليس أحدٌ يقول يا فُلُّ فإن عنوا امرأة قالوا: يا فُلة؛ وهذا الاسم اقتص به النداء، وإنما بُني على حرفين لأن النداء موضع تخفيف، ولم يجز في غير النداء لأنه جعل اسماً لا يكون إلا كناية لمنادى، نحو يا هنا، ومعناه يا رجلاً. وأما فلان فإنما هو كناية عن اسم سُمي به المحدث عنه، خاص غالب. وقد اضطُرَّ الشاعرُ فبناه على حرفين في هذا المعنى. قال أبو النجم: في لَجَّةِ أَمْسِكْ فُلَانًا عَن فُلٍّ))⁽⁹³⁾.

فقد فرق بين فُلُّ التي قال عنها مختصاً بالنداء وبين فلان، وقال أيضاً في باب ما ذهب لأمه: (ومن ذلك: فُلُّ تقول: فليلن. وقولهم: فلان دليل على أن ما ذهب لام وأنها نون. وفلُّ وفلان معناها

واحد. قال (الراجز) أبو النجم:

في لَجَّةِ أَمْسِكْ فُلَانًا عَن فُلٍّ⁽⁹⁴⁾.

وقال الرضي: (واعلم أنه قد جاءت اسماً لا تستعمل في غير النداء وهي فُلٌ وفلة وليس (فُلٌ) ترخيم نداء وإلا لم يجز في المذكر إلا يا فلا إلا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو ياعِمٌ في يا عماد ولو كان ترخيم فلان لقليل في المؤنث يا فلان بحذف (تاء) فلانة.... وربما اضطر الشاعر إلى استعمال بعض الأسماء المذكورة غير منادى كقوله:

في لجة أمسك فلانا عن فُلٍ (95).

وهذا ما عليه معظم النحاة⁽⁹⁶⁾. أما صاحب اللسان (ت711هـ) فقد قال: (يَقُولُ بَعْضُ بَنِي أُسْدٍ يَا فُلٌ أَقْبِلْ وَيَا فُلٌ أَقْبِلَا وَيَا فُلٌ أَقْبِلُوا، وَقَالُوا لِلْمَرْأَةِ فِيمَنْ قَالَ يَا فُلٌ أَقْبِلْ: يَا فُلَانِ أَقْبِلِي، وَبَعْضُ بَنِي تَمِيمٍ يَقُولُ يَا فُلَانَةَ أَقْبِلِي، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ يَا فُلَانَةَ أَقْبِلِي. وَقَالَ غَيْرُهُمْ: يُقَالُ لِلرَّجُلِ يَا فُلٌ أَقْبِلْ، وَلِلْأُنثَى يَا فُلَانِ، وَيَا فُلُونَ لِجَمْعِ أَقْبِلُوا، وَلِلْمَرْأَةِ يَا فُلٌ أَقْبِلِي، وَيَا فُلْتَانِ، وَيَا فُلَاتِ أَقْبِلْنَ) (97)

نستخلص من قول ابن منظور أن في (فُلٌ) لغادة عدة فبنو أسد يلزمونها حالة واحدة مع المذكر مفرداً كان أم مثنى أم جمعاً وتختلف صورته مع المؤنث عنها في المذكر فيعودون بها إلى الأصل وهو فلان فيؤنثون ويرخمون. في حين أن بعضاً من بني تميم فيجعلونها فلاناً لا غير ولا يرخمون، بل قالوا في مؤنثه فلانة، وحذف بعضهم النون من فلانة وحافظ على الألف وعلى تاء التانيث وقال فلاة. أما غيرهم فإنهم يقولون يا (فُلٌ) اقبل وللأُنثى يا فلان اقبلا ويا فلون اقبلوا للجمع وللمرأة يا فل اقبلي ويا فلتان ويا فلات قبلن.

والمسألة خلاف بين النحاة للكوفيين فيما رأيي وللبصريين رأي آخر مختلف فقد حكي سيبويه بأن (فُلٌ و فُلَةٌ) ليسا أصلهما فلان وفلانة، بل بنى (فُلٌ) على حرفين واختص بالنداء وأن الذاهب من (فُلٌ) هو اللام وأنها نون بدليل بتصغير (فُلٌ) على (فَلِين) ثم بين أن فُلٌ وفلان معناهما واحد⁽⁹⁸⁾.

وقال ابن هشام: ((منها فُلٌ وفلة بمعنى رجل وامرأة، وقال ابن مالك وجماعة: (بمعنى زيد وهند ونحوهما وهو وهم، وانما بمعنى فلان وفلانة واما قوله: في لجة أمسك فلانا عن فُلٍ.

قال ابن مالك: وهو فل الخاص بالنداء استعمل مجروراً للضرورة، والصواب أن أصل هذا (فلان) وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة))⁽⁹⁹⁾.

وقال السيوطي (ت911هـ): (وَاخْتَلَفَ فِيهِمَا فَقِيلَ هُمَا مَنْقُوصَانِ مِنَ (فَلَانِ) وَ (فُلَانَةِ) بِحَدْفِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ تَرْخِيمًا وَبِهِ جَزَامُ ابْنِ مَالِكٍ وَنَسَبَهُ أَبُو حَيَّانٍ لِلْكَوْفِيِّينَ وَقِيلَ هُمَا كِنَايَتَانِ عَنِ عِلْمِ مَنْ يَعْقِلُ وَعَلَيْهِ ابْنُ عُصْفُورٍ وَصَاحِبُ الْبَسِيطِ قَالَ أَبُو حَيَّانٍ وَمَنْ مَذَّهَبُ سَيْبَوَيْهِ أَنَّهُمَا كِنَايَتَانِ عَنِ نَكَرَةِ مَنْ يَعْقِلُ بِمَعْنَى يَا رَجُلَ وَيَا امْرَأَةَ وَ (فَل) مِمَّا حَذَفَ مِنْهُ حَرْفٌ وَبَنَى عَلَى حَرْفَيْنِ بِمَنْزِلَةِ دَمٍ وَتَرْكِيبِهِ ف - ل - ي بِدَلِيلِ أَنَّهُ إِذَا سَمِيَ بِهِ ثُمَّ صَغُرَ قِيلَ فُلِي وَلَيْسَ أَصْلُهُ فَلَانًا فَذَلِكَ تَرْكِيبُهُ ف - ل - ن وَ (فَل) كِنَايَةٌ لِمَنَادَى وَ (فَلَانِ) كِنَايَةٌ عَنِ اسْمِ سَمِيَ بِهِ الْمُحَدَّثِ عَنْهُ خَاصَّ غَالِبِ فَهَمَا مُخْتَلَفَا الْمَعْنَى وَالْمَادَةِ وَفَلِ الَّذِي فِي الشَّعْرِ السَّابِقِ هُوَ (فَلَانِ) صَبْرَهُ الشَّاعِرُ كَذَلِكَ ضَرْوَةٌ وَلَيْسَ هُوَ الْمُخْتَصَّ بِالنِّدَاءِ انْتَهَى)⁽¹⁰⁰⁾.

يتضح من نص السيوطي تعدد مذاهب النحاة في (فُل) فالكوفيون ذهبوا إلى أنه مرخم من فلان وفلانة وبه حزم ابن مالك (ت672هـ) على أن ابن عصفور (ت669هـ) وصاحب البسيط يريان أنهما كنيتان عن علم من يعقل في حين زعم أبو حيان أن مذهب سيبويه أنهما كنيتان عن نكرة من يعقل

والقائلين بأن أصله فلان وفلانة يقولون أن مادته (ف ل ن) والقائلين باختصاصه بالنداء وأنه غير فلان وفلانة يقولون أن مادته (ف ل ي).

ونرى أن تعدد مذاهب النحاة واختلاف آرائهم في خصوصية (فُل) يؤيد ما ذكره صاحب اللسان في تعدد لغات العرب في (فُلٌ وفُلَّةٌ)، ولعل في قول بني تميم يافلانة اقبلي ويا فلاة اقبلي ولزوم (فُلٌ) حالة واحدة عند بني أسد مع المذكر المفرد والمثنى والجمع، ولربما هذا ما يجعل أصل (فُلٌ) (فلانا) وإنما اتخذت عدة صور عند القبائل العربية.

ويتضح مما سبق أن لبني تميم استقلاليتهم عن باقي القبائل العربية في استعمال (فلانة وفلاة). أما ورود الشاهدين في هذه المسألة فأننا نجانب رأي الباحث بأنه عائد إلى سعة الاستعمال اللهجي في الحديث النبوي الشريف.

النتائج:

- 1- سعة دائرة الاستعمال اللغوي لرسول ﷺ إذ ضمت لهجات قبلية كثيرة ومتنوعة، وهذا يدل على ميله للحديث بلغات العرب جميعها.
- 2- تُعد دراسات الباحثين العراقيين المعاصرين من المصادر النحوية المهمة ذات الصلة بإعراب الحديث النبوي الشريف لما تضمنته من قضايا في المضمار الصوتي والنحوي والصرفي.
- 3- يشير الباحثون أحياناً إلى تعدد أوجه روايات الحديث، ومن ثمَّ يعرجوا على توجيه تلك الروايات على وفق المسوغات النحوية التي تسوغ تلك الروايات.
- 4- أكدت الدراسة ما ذهب إليه بعض الدارسين المعاصرين وهم ما ذكره أبو علي النحوي وأيده فيه الزمخشري في منع حرف (الباء) في خبر ما التميمية، إذ تبين كثرة مجيئها في اشعار بني تميم ومنهم الفرزدق.
- 5- كما أكدت الدراسة صحة رأي ابن هشام بجواز اللغة التميمية في رفع ما بعد ضمير الفصل على ضعف.
- 6- صححت الدراسة ما نسبته الزمخشري وابن يعيش إلى تميم وطي بأنهم لا يجيزون ظهور خبر لا النافية للجنس، فهم يوجبون إثباته مع عدم القرينة ويكثر من حذفه مع وجودها.
- 7- إن لزوم المثنى الألف في الاحوال كافة مسموع في لغة العرب ولا أشكال فيمن روى الحديث النبوي على هذه الشاكلة.
- 8- بنو تميم يستخدمون ضمير الفصل اسماً في مواضع رفع المبتدأ، وهو مقيس عليه عند النحويين.

- 9- للعرب في المنادى المرخم لغتان، لغةً من يعد الحرف المحذوف موجوداً ولغة من يعد الحرف المتبقي الحرف الأخير فيحمله الحركة الأخيرة، وكلا هاتين اللغتين نطق بهما النبي محمد (صلى الله عليه وسلم).
- 10- لهجة تميم لهجة فصيحة ولها مكانتها الكبيرة لدى النحويين و اللغويين والقراء والمفسرين، وذلك لنزول القرآن بها في عدة مواضع.
- 11- لهجة تميم هي لهجة لمجموعة قبائل تُحيط بهذه القبيلة وليست لهجة لقبيلة معينة، وكانت هذه القبائل تسكن حي معين في شبه الجزيرة العربية.
- 12- تميزت اللهجة التميمية بوجود آراء نحوية عديدة في لغة العرب، وقارن النحاة بينها وبين اللهجة الحجازية مما يدل على أهميتها.
- 13- عُني باحثونا بموضوع اللهجات العربية ومنها اللهجة التميمية فقد شملت دراساتهم الموضوعات النحوية التي وردت في كتب النحو واللغة وشروح الحديث التي تضمنت آراء التميميين واستعمالاتهم الخاصة.
- 14- وقف الباحثون على مسائل لغوية متفرقة ونحوية متفرقة في تفسير المفردات في نصوص الحديث.

الهوامش:

- (¹) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (الكويت وبغداد: مطبعة الرسالة ودار الحرية للطباعة، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ)، ج ٣، ص ٣٩٠.
- (²) ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، د.ت)، ج ٢، ص ٣٥٩.
- (³) د. عبد الغفار حامد هلال، اللهجات العربية نشأة وتطور، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ، ص 26.
- (⁴) الفراهيدي، العين، ج ٣، ص ٣٩١؛ وينظر: ابن منظور، اللسان، ج ٢، ص ٣٥٩.
- (⁵) ينظر: الفراهيدي، العين، ج ٣، ص ٣٩١.
- (⁶) د. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الانجلو المصرية، ط 4، 1973م، ص 16.
- (⁷) د. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 16.
- (⁸) المصدر نفسه: 16.
- (⁹) الشعراء: 195.
- (¹⁰) د. عبدة الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999م، ص 45، و د. عبد الغفار حامد هلال، اللهجات العربية نشأة وتطور، ص 33.
- (¹¹) المرجع نفسه، ص 45، و ينظر: د. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 16.

- (12) محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح (صحيح البخاري)، مراجعة مصطفى ديب البغاء (بيروت: دار ابن كثير، ١٤٠٧ هـ)، ج ٢، ص ٢٦٣.
- (13) أبو الوليد هشام الوقيشي، التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، تحقيق عبد الرحمن العثيمين (مكة المكرمة: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١ م)، ج ٢٤، ص ٨٣.
- (14) الوقيشي، المصدر السابق، ص 168.
- (15) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط ٣، ١٤٠٨ هـ)، ج ١، ص ٥٩.
- (16) المجادلة: من الآية 2.
- (17) البخاري، الصحيح، ج ٢، ص ٦٨٤.
- (18) أبو البقاء العكبري، إعراب الحديث النبوي، تحقيق حسن موسى الشاعر (جدة: دار المنارة، ط ٢، ١٤٠٨ هـ)، ص ٢٥٣.
- (19) يوسف من الآية: 31.
- (20) ينظر: محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٨٥ هـ)، ج ٤، ص ١٨٨؛ وأبو السعد الشجري، الأمالي الشجرية (الهند: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٩ هـ)، ج ٢، ص ٥٥٥؛ وأبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليحات (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥)، ج ١، ص ١٧٥؛ وأحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط (دمشق: دار القلم، ١٤٠٥ هـ)، ص ٣٧٧-٣٧٨.
- (21) ينظر: بدر الدين المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، تحقيق عبد الرحمن سليمان (القاهرة: دن، د.ت)، ج ١، ص ١٧٨؛ ولحسنًا، لم يرد "شرح ابن نفيل" في قائمة المصادر الأصلية، ج ١، ص ٢٤٢.
- (22) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣١٦.
- (23) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح عبد المنعم هريدي (مكة: دار المأمون، ١٤٠٢ هـ)، ج ١، ص ١٠٧.
- (24) ديوانه: 310/1.
- (25) ينظر: أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، اعتنى به فائق اللبون (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٤ هـ)، ج ٢، ص ٤٢.
- (26) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (قم: مطبعة أمير، ١٤١٠ هـ)، ج ١، ص ٣٠٩.
- (27) ينظر: موفق الدين يعيش، شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد أحمد (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت)، ج ٢، ص ١٢١.
- (28) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣١٦.

- (29) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النماس (جدة: دار المدني، ١٤٠٨ هـ)، ج٣، ص١١٩٧.
- (30) البخاري، الصحيح، ج٤، ص١٩٠٩.
- (31) أبو الفتح ابن جنّي، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هندراوي (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣ م)، ج٢، ص١٢.
- (32) البخاري، الصحيح، ج١، ص١٣٠.
- (33) البخاري، الصحيح، ج١، ص٢٦٣.
- (34) أبو العباس القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ج١، ص٢٨٠.
- (35) ينظر: نشأت علي محمود، التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف دراسة في الصحيحين، أطروحة دكتوراه، بإشراف: د. عماد عبد يحيى، كلية الآداب، جامعة الموصل، (2006م)، ص١٤٢.
- (36) أبو العباس القسطلاني، إرشاد الساري، المصدر السابق، ج١، ص٣٧٥.
- (37) ينظر: نشأت علي محمود، التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف: ١٤٢.
- (38) هود: ٤٣.
- (39) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير (مكة المكرمة: المكتبة التجارية، د.ت)، ج٦، ص١٥٩.
- (40) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م)، ص١٤٠.
- (41) المرجع نفسه، ص١٤١.
- (42) موفق الدين يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٢٦٥.
- (43) الرضي الاسترآبادي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر (طهران: مؤسسة الصادق، ١٩٧٨ م)، ج١، ص١٠٠.
- (44) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال مكرم (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٥٧ م)، ج١، ص٢٤٠.
- (45) المرجع نفسه، ج١، ص٢٤٠.
- (46) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٠٤؛ والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك (بيروت: دار النفائس، ١٤٠٦ هـ)، ج١، ص١١٨؛ وابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله (طهران: مؤسسة الصادق، د.ت)، ج٢، ص٦٩٦؛ والأشموني، شرح الأشموني على الألفية، تحقيق محمود الحميد (القاهرة: مكتبة الصفا، ٢٠٠٢ م)، ج٢، ص١٧؛ والسيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبد الحميد هندراوي (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت)، ج١،

- ص ١٤٦؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٢٥١؛ وابن هشام، أوضح المسالك (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٩ م)، ج ٢، ص ٩٢.
- (⁴⁷) ينظر: أنس عباس عيدان، دراسة نحوية في صحيح البخاري، أطروحة دكتوراه، بإشراف: د. نهمان ياسين الدليبي، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، (1999 م)، ص 162.
- (⁴⁸) أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٧٩ هـ)، ج ٢، ص ١٧٨.
- (⁴⁹) المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٧٨.
- (⁵⁰) محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر (جدة: دار المدني، د.ت)، ج ١، ص ٧٩.
- (⁵¹) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٤٢.
- (⁵²) الأعلام الشنمري، تحصيل عين الذهب، تحقيق زهير سلطان (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٥ هـ)، ص ٣٣١.
- (⁵³) الحاققة: 27.
- (⁵⁴) النساء: 73.
- (⁵⁵) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (بولاق: المطبعة الأميرية، ١٢٩٩ هـ)، ج ٤، ص ٢٩٠.
- (⁵⁶) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٣، ص ١٢٤٢.
- (⁵⁷) البغدادي، خزانة الأدب، ج ١٠، ص ٢٣٥.
- (⁵⁸) المرجع نفسه، ج ١٠، ص ٢٣٧.
- (⁵⁹) الزجاجي، الإيضاح، ص ٦٤.
- (⁶⁰) مالك بن أنس، الموطأ (رواية يحيى الليثي)، ضبط حمدي العطار (بيروت: دار الفكر، ١٤١٩ هـ)، ج ٢، ص ٣٦٥.
- (⁶¹) الوقشي، التعليق على الموطأ، ج ١، ص ٢٨١.
- (⁶²) الزخرف: 76.
- (⁶³) ديوانه: 56.
- (⁶⁴) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٩٢-٣٩٣.
- (⁶⁵) سيأ: 6.
- (⁶⁶) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٧، ص ٢٥٩.
- (⁶⁷) جرير، ديوان جرير، ص ١٧.
- (⁶⁸) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٢٧٥.
- (⁶⁹) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٩٣.
- (⁷⁰) موفق الدين يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 332.
- (⁷¹) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٦١٤.

- (72) أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد (مصر: مؤسسة القرطبة، د.ت)، ج ٤، ص ٢٣.
- (73) طه: الآية 63.
- (74) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٧، ص ٣٥٠.
- (75) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ١٤٦.
- (76) الشعراء: 61.
- (77) ابن خالويه، مختصر في شواذ القراءات، نشره براجستراسر (القاهرة: مطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م)، ص ٥٠٧.
- (78) البخاري، الصحيح، ج ١، ص ٣٩.
- (79) ينظر: محمد الكرمانى، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، تحقيق محمد عبد اللطيف (القاهرة: المطبعة المصرية، ١٣٥٤هـ)، ج ٢، ص ٤٢-٤٣؛ وأطروحة الدكتوراه "دراسة نحوية في صحيح البخاري"، ص ٢١٢.
- (80) البيت في ديوان الهذليين، تحقيق عبد الستار فراج (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٧٥هـ)، ج ١، ص ١١٦.
- (81) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣١٩-٣٢٠.
- (82) ينظر: حاشية المحقق في سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٢٠.
- (83) موفق الدين يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 54.
- (84) البيت من الوافر، البيت ينسب لمعدن يكرب، ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ج ٩، ص ٢٥٢؛ والسيرافي، شرح أبيات كتاب سيبويه، تحقيق محمد السلطاني (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٦٩)، ج ٢، ص ٢٠٠.
- (85) الأعلام الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ص ٤٢٧.
- (86) ينظر: المرجع نفسه، ص ٤٢٧؛ والفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٨٠؛ والمكودي، شرح المكودي على الألفية، تحقيق عبد الحميد هندواي (بيروت: المطبعة العصرية، ١٤٢٥هـ)، ج ١، ص ١٦٥؛ وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ٢٠٩.
- (87) ينظر: أنس عباس عيدان، دراسة نحوية في صحيح الخاري: 213.
- (88) البخاري، الصحيح، ج ٣، ص ١٠٤٥؛ ومسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مراجعة محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٤م)، ج ٢، ص ٧١٢.
- (89) ينظر: الخثلي، إسحاق بن إبراهيم بن سنين أبو القاسم الخثلي (ت ٢٨٣ هـ)، الديقاج، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر، ط 1، 1994، ج 5، ص 31.
- (90) يحيى النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، تحقيق عرفان حسونة (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠م)، ج ١٨، ص ٨٩.

(⁹¹) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية - الخبر ط١، ١٩٩٦ م، ص 144.

(⁹²) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (فلن)، ج ١٣، ص ٣٢٥.

(⁹³) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٤٨.

(⁹⁴) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص 452.

(⁹⁵) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ١٦١.

(⁹⁶) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج ١، ص ٤٠١؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٢١٦؛ والأشـموني، شرح الأشـموني، ج ٣، ص ١٥٩؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ١٧٧؛ والشنقيطي، الدرر اللوامع، تحقيق عبد العال مكرم (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ)، ج ١، ص ١٥٤.

(⁹⁷) ابن منظور، اللسان، ج ١٣، ص ٣٢٥.

(⁹⁸) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٤٨؛ وج ٣، ص ٤٥٢.

(⁹⁹) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٤، ص ٤٣؛ وينظر: خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، د.ت)، ج ٢، ص ١٧٩.

(¹⁰⁰) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٦٠.

قائمة المصادر والمراجع:

❖ القرآن الكريم.

1. الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة. معاني القرآن. تحقيق هدى قراة. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١ هـ.
2. الأعلام الشنمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان. تحصيل عين الذهب من معدن جوهرة الأدب. تحقيق زهير عبد المحسن سلطان. ط٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
3. الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد. شرح الأشموني على الألفية. تحقيق محمود بن الحميد. القاهرة: مكتبة الصفا، ٢٠٠٢ م.
4. الأزهرى، أحمد بن محمد. تهذيب اللغة. تحقيق عبد السلام محمد هارون. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤-١٩٦٧.
5. الأزهرى، خالد بن عبد الله. شرح التصريح على التوضيح. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى للبابي الحلبي، (د.ت).
6. الأنصاري، جمال الدين بن هشام (ت 761 هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. طهران: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، (د.ت).
7. أنس عباس عيدان. دراسة نحوية في صحيح البخاري. أطروحة دكتوراه. بإشراف: د. نهان ياسين الدليهي. كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1999 م.

8. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. الجامع الصحيح (صحيح البخاري). مراجعة مصطفى ديب البغاء. بيروت: دار ابن كثير، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
9. البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب. بولاق: المطبعة الأميرية، ١٢٩٩ هـ.
10. البستي، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي. صحيح ابن حبان. مراجعة شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤ هـ.
11. البرماوي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم. اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح. تحقيق لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب. ط١. دمشق: دار النوادر، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
12. الجريري، أبو الفضل. ديوان جرير بشرح محمد إسماعيل الصاوي. ط١. القاهرة: مطبعة الصاوي، ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م.
13. الجمعي، محمد بن سلام. طبقات الشعراء. تحقيق محمود محمد شاكر. القاهرة: مكتبة المدني، ١٣٩٤ هـ.
14. الحريري، الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن. كتاب العين. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. الكويت وبغداد: مطبعة الرسالة ودار الحرية للطباعة، ١٤٠٠-١٤٠٥ هـ / ١٩٨٠-١٩٨٥ م.
15. الحنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني. مسند الإمام أحمد. مصر: مؤسسة القرطبة، (د.ت).
16. الخراط، أحمد محمد (محرر). رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي. ط٢. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
17. الخثلي، إسحاق بن إبراهيم بن سنين (ت ٢٨٣ هـ). الديباج. تحقيق: إبراهيم صالح. ط١. دمشق: دار البشائر، 1994.
18. الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدى. ط١. ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
19. الراعي النميري. ديوان الراعي النميري. تحقيق راين هرت وايرت. بيروت: ١٤٠١ هـ.
20. الرضي الأسترآبادي، رضي الدين محمد بن الحسن. شرح الرضي على الكافية. تحقيق يوسف حسن عمر. طهران: مؤسسة الصادق، ١٩٧٨ م.
21. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. إعراب القرآن. تحقيق إبراهيم الأبياري. قم: مؤسسة دار التفسير، ١٤١٦ هـ.
22. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. ط٥. بيروت: دار النفائس، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
23. السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود. إعداد وتعليق عزت الدعاس وعادل السيد. ط١. حمص وبيروت: دار الحديث، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
24. السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين. ديوان الهذليين (شرح أشعار الهذليين). تحقيق عبد الستار أحمد فراج. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٢ م.
25. السيرافي، محمد يوسف بن الحسن. شرح أبيات كتاب سيبويه. تحقيق محمد علي السلطاني. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٦٩ م.
26. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق عبد العال سالم مكرم. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٥٧ م.

27. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ). الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج. ط1. الخبر، المملكة العربية السعودية: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، ١٩٩٦ م.
28. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع. تحقيق عبد الحميد هنداوي. القاهرة: المكتبة التوفيقية، (د.ت).
29. الشجري، أبو السعد هبة الله بن علي بن حمزة. الأمل في النحو (الأمل الشجرية). حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٩ هـ.
30. الشنقيطي، أحمد بن الأمين. الدرر اللوامع على همع الهوامع. تحقيق عبد العال سالم مكرم. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
31. الصاوي، محمد إسماعيل عبد الله. شرح ديوان جرير. ط١. القاهرة: مطبعة الصاوي، ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م.
32. العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين. إعراب الحديث النبوي. تحقيق حسن موسى الشاعر. ط٢. جدة: دار المنارة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
33. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن. اعتنى به فائق محمد خليل اللبون. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
34. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. الحجة في القراءات السبع. دمشق: دار المأمون، ١٤٠٤ هـ.
35. القشيري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري. صحيح مسلم. مراجعة محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٤ م.
36. القسطلاني، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. بيروت: دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
37. القيسي، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب (كتاب سيبويه). تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
38. الكرمانى، محمد بن يوسف. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري. تحقيق محمد عبد اللطيف. ط١. القاهرة: المطبعة المصرية، ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٥ م.
39. المالكي، مالك بن أنس. الموطأ (رواية يحيى الليثي). ضبط حمدي جميل العطار. ط١. بيروت: دار الفكر، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
40. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٨٥ هـ.
41. المرادي، بدر الدين حسن بن القاسم. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق عبد الرحمن علي سليمان. القاهرة: دار الفكر العربي، 2008.
42. المصري (ابن هشام الأنصاري)، جمال الدين عبد الله بن يوسف. أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك. بيروت: دار الجيل، ١٩٧٩ م.
43. المكودي، عبد الرحمن بن علي بن صالح. شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو. تحقيق عبد الحميد هنداوي. بيروت: المطبعة العصرية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
44. الميداني، أحمد بن محمد. مجمع الأمثال. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٧٩ هـ.

45. النحوي، ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق عبد الحميد هندواوي. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣ م.
46. النحوي، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع. نشره براجستر. القاهرة: مطبعة الرحمانية، ١٩٣٤ م.
47. النحوي، ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. مع كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل. ط١. قم: مطبعة أمير، ١٤١٠ هـ.
48. النحوي، ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله. شرح التسهيل. تحقيق عبد الرحمن السيد. ط١. القاهرة: دار الهجرة، ١٤١٠ هـ.
49. النحوي، ابن مالك الأندلسي. شرح الكافية الشافية. تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي. ط١. مكة المكرمة: دار المأمون للتراث، 1402 هـ.
50. النحوي، ابن الناظم، بدر الدين محمد بن مالك. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩ م.
51. النحوي، أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري. النوادر في اللغة. ط٣. بيروت: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.
52. النحوي، يعيش بن علي بن يعيش، موفق الدين. شرح المفصل. تحقيق أحمد السيد أحمد. القاهرة: المكتبة التوفيقية، (د.ت).
53. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف الدين. صحيح مسلم بشرح النووي (المهاج). تحقيق عرفان حسونة. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠ م.
54. الوقشي، أبو الوليد هشام بن أحمد. التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه. تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط١. مكة المكرمة: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١ م.
55. أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف. البحر المحيط في التفسير. عناية عرفات حسون وزميله. مكة المكرمة: المكتبة التجارية، (د.ت).
56. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي (ت745هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: مصطفى أحمد النماس. جدة: دار المدني، 1408 هـ.
57. ابن منظور، محمد بن مكرم الأفرريقي المصري. لسان العرب. ط١. بيروت: دار صادر، (د.ت).
58. المخزومي، مهدي. في النحو العربي، نقد وتوجيه. ط١. بيروت: دار الرائد، ١٩٦٤.
59. أنيس، إبراهيم. في اللهجات العربية. ط٤. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1973 م.
60. حامد هلال، عبد الغفار. اللهجات العربية نشأة وتطور. القاهرة: دار الفكر العربي، 1418 هـ.
61. الراجعي، عبدة. اللهجات العربية في القراءات القرآنية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999 م.
62. نشأت علي محمود. التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف: دراسة في الصحيحين. أطروحة دكتوراه. بإشراف: د. عماد عبد يحيى. كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006 م.

List of Sources and References:

❖ The Holy Quran.

- .1Al-Akhfash al-Awsat, Sa'id ibn Mas'adah. Ma'ani al-Quran (Meanings of the Quran). Edited by Huda Qara'ah. Cairo: Maktabat al-Khanji, 1411 AH.
- .2Al-'lam al-Shantamari, Abu al-Hajjaj Yusuf ibn Sulayman. Tahsil 'Ayn al-Dhahab min Ma'din Jawharat al-Adab (The Extraction of the Essence of Gold from the Mine of the Jewel of Literature). Edited by Zuhair 'Abd al-Muhsin Sultan. 2nd ed. Beirut: Mu'assasat al-Risalah, 1415 AH - 1994 CE.
- .3Al-Ashmuni, Nur al-Din Abu al-Hasan 'Ali ibn Muhammad. Sharh al-Ashmuni 'ala al-Alfiyyah (Al-Ashmuni's Commentary on the Alfiyyah). Edited by Mahmud ibn al-Hamid. Cairo: Maktabat al-Safa, 2002 CE.
- .4Al-Azhari, Ahmad ibn Muhammad. Tahdhib al-Lughah (Refinement of Language). Edited by 'Abd al-Salam Muhammad Harun. Cairo: Al-Dar al-Misriyyah lil-Ta'lif wa al-Tarjamah (The Egyptian House for Authorship and Translation), 1964-1967.
- .5Al-Azhari, Khalid ibn 'Abd Allah. Sharh al-Tasrih 'ala al-Tawdih (Commentary on the Clarification of the Explanation). Cairo: Al-Maktabah al-Tijariyyah al-Kubra lil-Babi al-Halabi, (n.d.). 6. Al-Ansari, Jamal al-Din ibn Hisham (d. 761 AH). Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib. Edited by Dr. Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah. Tehran: Al-Sadiq Foundation for Printing and Publishing, (n.d.).
- .7Anas Abbas Aidan. A Grammatical Study of Sahih al-Bukhari. Doctoral dissertation. Supervised by Dr. Nabhan Yasin al-Dulaimi. College of Arts, Al-Mustansiriya University, 1999 CE.
- .8Al-Bukhari, Abu Abdullah Muhammad ibn Ismail. Al-Jami' al-Sahih (Sahih al-Bukhari). Reviewed by Mustafa Dib al-Bagha'. Beirut: Dar Ibn Kathir, 1407 AH - 1987 CE.
- .9Al-Baghdadi, Abd al-Qadir ibn Umar. Khizanat al-Adab. Bulaq: Al-Matba'ah al-Amiriyyah, 1299 AH.
- .10Al-Busti, Abu Hatim Muhammad ibn Hibban ibn Ahmad al-Tamimi. Sahih Ibn Hibban. Reviewed by Shu'ayb al-Arna'ut. Beirut: Al-Risalah Foundation, 1414 AH.
- .11Al-Barmawi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Abd al-Da'im. Al-Lami' al-Sabih bi Sharh al-Jami' al-Sahih. Edited by a specialized committee under the supervision of Nur al-Din Talib. 1st ed. Damascus: Dar al-Nawadir, 1433 AH - 2012 CE.
- .12Al-Jariri, Abu al-Fadl. Diwan Jarir bi Sharh Muhammad Ismail al-Sawi. 1st ed. Cairo: Matba'at al-Sawi, 1353 AH - 1934 CE.
- .13Al-Jumahi, Muhammad ibn Sallam. Tabaqat al-Shu'ara'. Edited by Mahmud Muhammad Shakir. Cairo: Maktabat al-Madani, 1394 AH.

- .14Al-Hariri, al-Khalil ibn Ahmad al-Farahidi, Abu Abd al-Rahman. Kitab al-'Ayn. Edited by Mahdi al-Makhzumi and Ibrahim al-Samarra'i. Kuwait and Baghdad: Matba'at al-Risalah and Dar al-Hurriya for Printing, 1400-1405 AH / 1980-1985 CE.
- .15Al-Hanbali, Abu Abdullah Ahmad ibn Hanbal al-Shaybani. Musnad al-Imam Ahmad. Egypt: Al-Qurtubi Foundation, (n.d.).
- .16Al-Kharrat, Ahmad Muhammad (ed.). Rasf al-Mabani fi Sharh Huruf al-Ma'ani li-Ahmad ibn Abd al-Nur al-Malaqi. 2nd ed. Damascus: Dar al-Qalam, 1405 AH - 1985 CE.
- .17Al-Khatli, Ishaq ibn Ibrahim ibn Sinin (d. 283 AH). Al-Dibaj. Edited by Ibrahim Salih. 1st ed. Damascus: Dar al-Bashair, 1994.
- .18Al-Damamini, Muhammad Badr al-Din ibn Abi Bakr. Ta'liq al-Fara'id 'ala Tashil al-Fawa'id. Edited by Muhammad ibn Abd al-Rahman al-Mufdi. 1st ed. 1403 AH - 1983 CE.
- .19Al-Ra'i al-Numayri. Diwan al-Ra'i al-Numayri. Edited by Rein Hert and Ebert. Beirut: 1401 AH.
- .20Al-Radi al-Astarabadi, Radi al-Din Muhammad ibn al-Hasan. Sharh al-Radi 'ala al-Kafiya. Edited by Yusuf Hasan Umar. Tehran: Al-Sadiq Foundation, 1978 CE.
- .21Al-Zajjaj, Abu Ishaq Ibrahim ibn al-Sari. The Grammatical Analysis of the Qur'an. Edited by Ibrahim al-Abyari. Qom: Dar al-Tafsir Foundation, 1416 AH.
- .22Al-Zajjaji, Abu al-Qasim Abd al-Rahman ibn Ishaq. The Clarification of the Reasons for Grammar. Edited by Mazin al-Mubarak. 5th ed. Beirut: Dar al-Nafais, 1406 AH - 1986 CE.
- .23Al-Sijistani, Abu Dawud Sulayman ibn al-Ash'ath. Sunan Abi Dawud. Prepared and annotated by Izzat al-Da'as and Adil al-Sayyid. 1st ed. Homs and Beirut: Dar al-Hadith, 1393 AH - 1973 CE.
- .24Al-Sukkari, Abu Sa'id al-Hasan ibn al-Husayn. Diwan al-Hudhaliyyin (Explanation of the Poetry of the Hudhaliyyin). Edited by Abd al-Sattar Ahmad Farraj. Cairo: Dar al-Kutub al-Misriyyah, 1375 AH - 1952 CE.
- .25Al-Sirafi, Muhammad Yusuf ibn al-Hasan. Commentary on the Verses of Sibawayh's Book. 26. Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr. Al-Ashbah wa al-Naza'ir fi al-Nahw (Similarities and Analogies in Grammar). Edited by Abd al-Aal Salim Makram. 1st ed. Beirut: Al-Risalah Foundation, 1957.

- .27Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr (d. 911 AH). Al-Dibaj 'ala Sahih Muslim ibn al-Hajjaj (The Brocade on the Sahih of Muslim ibn al-Hajjaj). 1st ed. Al-Khobar, Saudi Arabia: Dar Ibn Affan for Publishing and Distribution, 1996.
- .28Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr. Ham' al-Hawami' (The Rain-Blowing Rain). Edited by Abd al-Hamid Hindawi. Cairo: Al-Tawfiqiyah Library, (n.d.).
- .29Al-Shajari, Abu al-Sa'adat Hibat Allah ibn Ali ibn Hamza. Al-Amali fi al-Nahw (Al-Amali al-Shajariyyah). Hyderabad, Deccan: Da'irat al-Ma'arif al-Uthmaniyyah, 1349 AH.
- .30Al-Shinqiti, Ahmad ibn al-Amin. The Shining Pearls on the Flowing Raindrops. Edited by Abd al-Aal Salem Makram. 1st ed. Beirut: Al-Risalah Foundation, 1405 AH - 1985 CE.
- .31Al-Sawi, Muhammad Ismail Abdullah. Commentary on the Diwan of Jarir. 1st ed. Cairo: Al-Sawi Press, 1353 AH - 1934 CE.
- .32Al-Akbari, Abu al-Baqā' Muhibb al-Din Abdullah ibn al-Husayn. The Grammatical Analysis of the Prophetic Hadith. Edited by Hasan Musa al-Sha'ir. 2nd ed. Jeddah: Dar al-Manarah, 1408 AH - 1987 CE.
- .33Al-Farra', Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad. The Meanings of the Qur'an. Edited by Faiq Muhammad Khalil al-Laboun. 1st ed. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, 1424 AH - 2003 CE.
- .34Al-Farisi, Abu Ali al-Hasan ibn Ahmad. The Argument for the Seven Readings. Damascus: Dar al-Ma'mun, 1404 AH.
- .35Al-Qushayri, Abu al-Hasan Muslim ibn al-Hajjaj al-Naysaburi. Sahih Muslim. Revised by Muhammad Fuad Abd al-Baqi. Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 1994 CE.
- .36Al-Qastalani, Abu al-Abbas Shihab al-Din Ahmad ibn Muhammad. Irshad al-Sari li Sharh Sahih al-Bukhari. Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi, (n.d.).
- .37Al-Qaysi, Sibawayh Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar. Al-Kitab (Kitab Sibawayh). Edited by Abd al-Salam Muhammad Harun. 3rd ed. Cairo: Maktabat al-Khanji, 1408 AH - 1988 CE.
- .38Al-Kirmani, Muhammad ibn Yusuf. Al-Kawakib al-Durari fi Sharh Sahih al-Bukhari. Edited by Muhammad Muhammad Abd al-Latif. 1st ed. Cairo: Al-Matba'ah al-Misriyyah, 1354 AH = 1935 CE.
- .39Al-Maliki, Malik ibn Anas. Al-Muwatta' (narrated by Yahya al-Laythi). Edited by Hamdi Jamil al-Attar. 1st ed. Beirut: Dar al-Fikr, 1419 AH - 1998 CE.

40. Al-Mubarrad, Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid. Al-Muqtadab. Edited by Muhammad Abd al-Khaliq Adhimah. Cairo: Al-Majlis al-A
41. Al-Muradi, Badr al-Din Hasan ibn al-Qasim. Clarification of Objectives and Paths in Explaining Ibn Malik's Alfiyya. Edited by Abd al-Rahman Ali Sulayman. Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi, 2008.
42. Al-Misri (Ibn Hisham al-Ansari), Jamal al-Din Abd Allah ibn Yusuf. The Clearest Paths in Explaining Ibn Malik's Alfiyya. Beirut: Dar al-Jil, 1979.
43. Al-Makudi, Abd al-Rahman ibn Ali ibn Salih. Al-Makudi's Commentary on the Alfiyya in the Sciences of Morphology and Syntax. Edited by Abd al-Hamid Hindawi. Beirut: Al-Matba'a al-Asriyya, 1425 AH - 2005 CE.
44. Al-Maydani, Ahmad ibn Muhammad. Collection of Proverbs. Cairo: Matba'at al-Sa'ada, 1379 AH.
45. Al-Nahwi, Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman. The Characteristics. Edited by Abd al-Hamid Hindawi. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 2003.
46. Al-Nahwi, Ibn Khalawayh, Abu Abd Allah al-Husayn ibn Ahmad. A Summary of the Irregularities of the Readings from the Book of Al-Badi'. Published by Bergster. Cairo: Al-Rahmaniyya Press, 1934.
47. Al-Nahwi, Ibn Aqil, Baha' al-Din Abdullah ibn Aqil. Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya. With the book Minhat al-Jalil, an edition of Ibn Aqil's commentary. 1st ed. Qom: Amir Press, 1410 AH.
48. Al-Nahwi, Ibn Malik, Jamal al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Abdullah. Commentary on Al-Tashil. Edited by Abd al-Rahman al-Sayyid. 1st ed. Cairo: Dar al-Hijra, 1410 AH.
49. Al-Nahwi, Ibn Malik al-Andalusi. Commentary on Al-Kafiya al-Shafiya. Edited by Abd al-Mun'im Ahmad Haridi. 1st ed. Mecca: Dar al-Ma'mun li-l-Turath, 1402 AH.
50. Al-Nahwi, Ibn al-Nazim, Badr al-Din Muhammad ibn Malik. Ibn al-Nazim's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya. Edited by Muhammad Basil Uyun al-Sud. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1999.
51. Al-Nahwi, Abu Zayd Sa'id ibn Aws al-Ansari. Rare Words in Language. 3rd ed. Beirut: 1386 AH - 1967 CE.
52. Al-Nahwi, Ya'ish ibn 'Ali ibn Ya'ish, Muwaffaq al-Din. Commentary on Al-Mufasssal. Edited by Ahmad al-Sayyid Ahmad. Cairo: Al-Tawfiqiyya Library, (n.d.).

53. Al-Nawawi, Abu Zakariya Yahya ibn Sharaf al-Din. Sahih Muslim with Al-Nawawi's Commentary (Al-Minhaj). Edited by 'Irfan Hassouna. 1st ed. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, 2000 CE.
54. Al-Waqshi, Abu al-Walid Hisham ibn Ahmad. Commentary on Al-Muwatta' on the Interpretation of its Language, Obscure Grammatical Meanings, and Subtleties. Edited by 'Abd al-Rahman ibn Sulayman al-'Uthaymin. 1st ed. Mecca: Al-'Ubaykan Library, 2001 CE.
55. Abu Hayyan al-Andalusi, Athir al-Din Muhammad ibn Yusuf. Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir. Edited by 'Arafat Hassouna and his colleague. Mecca: Al-Tijariyya Library, (n.d.).
56. Abu Hayyan al-Andalusi, Muhammad ibn Yusuf al-Gharnati (d. 745 AH). *Irtishaf al-Darb min Lisan al-Arab*. Edited by Mustafa Ahmad al-Nammas. Jeddah: Dar al-Madani, 1408 AH.
57. Ibn Manzur, Muhammad ibn Mukarram al-Afriqi al-Misri. *Lisan al-Arab*. 1st ed. Beirut: Dar Sader, (n.d.).
58. Al-Makhzumi, Mahdi. *Fi al-Nahw al-Arabi: Naqd wa Tawjih*. 1st ed. Beirut: Dar al-Ra'id, 1964.
59. Anis, Ibrahim. *Fi al-Lahajat al-Arabiyya*. 4th ed. Cairo: Anglo-Egyptian Library, 1973 CE.
60. Hamid Hilal, Abd al-Ghaffar. *Al-Lahajat al-Arabiyya: Nash'at wa Tatawwur*. Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi, 1418 AH.
61. Al-Rajhi, Abda. *Al-Lahajat al-Arabiyya fi al-Qira'at al-Qur'aniyya*. Alexandria: Dar al-Ma'rifa al-Jami'iyya, 1999 CE.
62. Nash'at Ali Mahmoud. Grammatical Guidance and its Impact on the Meaning of the Noble Prophetic Hadith: A Study in the Two Sahihs. Doctoral Dissertation. Supervised by: Dr. Imad Abdul Yahya. College of Arts, University of Mosul, 2006.

The Tamimi Dialect in Prophetic Hadith: An Analytical Study in Light of the Research of Contemporary Iraqi Scholars, Using Names as a Model

Dr. Hamed Sandal Abdul Latif Mahmoud

Directorate of Education of Diyala Governorate

Ministry of Education



Gcgh770@gmail.com

Keywords: At-Tamimi Dialect, The Prophetic Hadith, Grammatical Studies

Summary:

The study of dialects represents a vital aspect of linguistics, as it illustrates the history a language has undergone, reveals its stages of development, and helps uncover the dialectal characteristics of each tribe and the extent of its participation in the formation of the Arabic language. A substantial portion of our linguistic heritage lies behind the study of these dialects due to their strong connection with the Holy Quran and its recitations, our local dialects across all Arab countries, and the noble Prophetic Hadith. The significant interest of contemporary Iraqi researchers in utilizing the prose texts of the Hadith in their grammatical studies, which are never devoid of citing its linguistic variants or pointing to its dialectal phenomena, is evident. Given the immense benefit and the important status of the Tamim tribe, this study addresses its dialectal phenomena related to nouns within these studies.

The research has shown the care our researchers have taken regarding dialectal issues, including the Tamimi dialect, as their studies encompassed the grammatical issues mentioned in books of grammar and language. The study revealed the numerous grammatical phenomena present in the dialect of the Tamim tribe compared to other dialectal phenomena. The Tamim tribe shared some of these phenomena with some neighboring tribes. These phenomena indicate the eloquence of the Banu Tamim tribe, as evidence for them is found in the Holy Quran and the texts of the Prophetic Hadith.